1984 0317_0001_L ٨٤/٣/١٧ 122

□ وامام مركز الصليب الاحمر □

□ تظاهرات امام القصر الحكومي □

□ اهالي المفقودين امام دار الفتوى □

□ مروة شنير □

في لوزان أطلقوا سراحهم: فهل يبقون في «سجون بيروت»؟

المخطوفون والمعتقلون والمفقودون أمام احتمالات الافراج

تقرير لجنة حقوق الانسان: مسؤولية «القوات» في الخطف مؤكّدة

□ طفل يحمل صورة والده المخطوف □

□ علي سيف الدين □

□ والدة مها كبريت وزوجها □

□ عائشة عامر □

□ زينب الحاج حسن □

المشاركون في مؤتمر لوزان قرروا قبل ايام وضع اتفاق ينهي قضية المعتقلين والمخطوفين والمفقودين ، ونقلت اخبار المدينة السويسرية ان رئيس الجمهورية اعطى توجيهات عاجلة الى اجهزة الامن المختصة في لبنان طلب فيها اجراء تحقيقات فورية مع المعتقلين والبت باوضاعهم .

لكن حتى لو سارت هذه الامور في المجرى السريع المطلوب ، فمن يضمن ان تنفذ الاطراف الاخرى في تلك القضية ذلك الاتفاق .

الواقع ان هذه القضية عادت مجددا لتتصدر واجهة الاوضاع السياسية بعد ان بدا معظم الناس يتناسى هذه القضية الانسانية فقد تم الاتفاق في لوزان على حل هذه القضية يكون عن طريقين :

الاول : اطلاق سراح جميع المخطوفين من قبل جميع الاحزاب

والثاني : اجراء التحقيقات اللازمة مع المعتقلين من قبل السلطات الرسمية المختصة ، على ان تتم هذه التحقيقات بالسرعة اللازمة .

والمعروف ان ظاهرة الخطف هذه ابتدأت في لبنان مع بداية الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ ، وذلك بالخطف على الهوية ، طريقة جديدة في الخطف انفرد فيها اللبنانيون واشتهروا بها في العالم ، الخطف كان يتم على حواجز طيارة او حواجز ثابتة في بعض المناطق بعضهم يقتل ويرمى في اماكن معينة يتعرف عليه ذووه والبعض الآخر ما زال مجهول المصير حتى الآن .

اهل المخطوف كانوا يسعون بطريقة دائبة لمعرفة اية جهة اختطفت ولدهم نظرا لتعدد الفئات في تلك الفترة منذ بداية سنة ١٩٧٥ ونادرا ما كانت تاتي مساعيهم بنتيجة مرضية ، غير الخيبة واليأس والانتظار المرير .

وتفاقمت قصة الخطف بعد الاجتياح الاسرائيلي اذ خطف المئات من اللبنانيين في جميع المناطق بنسب مختلفة سنة ١٩٨٢ – ١٩٨٣ وصل عدد المخطوفين خلالها الى ١٠٧٠ مخطوفا حسب التقارير الاحصائية التي وربت في دار الفتوى .

مع اهالي المخطوفين

« خرج ولم يعد » عبارة سهلة مريرة لايحس مدى قساوتها الا الذي فقد ولدا او اخا او والدا واستفحلت القضية حتى اصبحت ايدي الخاطفين تمتد الى بيت المخطوف وتنزّعه من بين ايدي زوجته واولاده او امه واخوته .

وفي تجمع لاهالي المخطوفين في دار الفتوى قابلنا عدة نساء كل واحدة منهن تحمل ماساة وقضية .

● عائشة عامر : سيدة خطف ابوها وابنة عمها سنة ١٩٧٥ عندما كانا هاربين من تل الزعتر ولم يعودا حتى الآن يوجد اخبار غير اكيدة وهي تواظب على السؤال وتتواجد باستمرار في دار الفتوى للتاثير على الجهات المعنية في حل القضية .

● زينب الحاج حسن : خرج ابنها (٢٤ سنة) ولم يعد منذ خمسة اشهر وهي تتصل باستمرار مع جميع الجهات بانتظار عملية المبادلة والامل باله كبير بان يعود .

● مروة شنير : سيدة خطفوا اولادها الاربعة من البيت عندما كانوا ثمانين ، اكبرهم له من العمر ٢٧ سنة ، قالوا لها انهم اخذوهم للتحقيق ، ولكن التعتيم ما زال مستمرا وهي بانتظار الحل .

● مها كبريت وزوجها خطفا منذ ستة اشهر وهي حامل ، جاءت الام لتطالب ابنتها التي وصلتها اخبار بان ابنتها انجبت صبيا قالت : منذ شهرين كنت اطالب باثنين واليوم انا اطالب بثلاثة .

● علي سيف الدين : رجل مسن جاء يطالب بولديه احدهما خطف في حزيران ١٩٧٩ عمره ٢٢ سنة والآخر خطف في ايلول ١٩٨٢ عمره ٣٤ سنة ، قال : لم يكتفوا بذلك بل قتلوا لي ايضا ٦ بقرات وخربوا بيتي واتلفوا الزرع ، وانا الآن مهجر في المريجة تحت القصف بانتظار الاولاد حتى يعودوا ويصلحوا الحال .

● مارسيل حنينة : اخوها جوزيف حنينة خطف من بيته في تموز ١٩٨٢ مواليد ١٩٣٥ متزوج وله ٣ اولاد تسعى باستمرار مع كل الاطراف المعنية ، ولكن بدون نتيجة وهي تحرض على الاعتصام والمطالبة باطلاق سراح اخيها وجميع المخطوفين من اي فئة كانوا .

● وداد حلواني : المسؤولة في لجنة اهالي المخطوفين تطالب باعادة زوجها الذي خطف في ايلول ١٩٨٢ من منزله في راس النبع وهي تحمل السلطات الشرعية المسؤولية عن اختطاف زوجها الذي لم يعد حتى الآن .

المساعي كثيرة ، لكن .. النتائج ؟ ؟

على صعيد دار الفتوى جرت اتصالات حثيثة منذ بداية سلسلة الخطف مع الافرقاء المعنيين وقد تبنى سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد قضية المخطوفين ، فاجرى اتصالاته خاصة مع رئيس الجمهورية امين الجميل ورئيس الحكومة كذلك اجرى الاتصالات اللازمة مع كل الجهات لاطلاق سراح المخطوفين والمعتقلين ، كما الف لجنة لمتابعة القضية برئاسة رئيس الحكومة السابق الدكتور سليم الحص ، وقد اطلق سراح مجموعة بسيطة من المخطوفين بناء للاتصالات التي اجريت مع مفتي الجمهورية ، وقد القى عدة كلمات وخطب بهذا الشان مثل خطبة عيد الفطر التي اقيمت في الملعب البلدي عام ١٩٨٣ .

وبالمناسبة قمنا بالاتصال بالسيد سنان براج العضو في لجنة للمحامين تالفت للدفاع عن المفقودين والمعتقلين والمطالبة بهم برئاسة السيد احمد سويد ، وتضم هذه اللجنة عددا من المحامين مثل النواب زاهر الخطيب ، نجاح واكيم ، ناظم القادري .

قال الاستاذ براج : « مهمة هذه اللجنة ذات شقين :

١ – العمل على الافراج عن المخطوفين والمعتقلين .

٢ – الدفاع عن حقوق المخطوفين والمعتقلين امام المحاكم المختصة .

وقد اقترحنا في حينه اقامة دعوى على حزب الكتائب بشخص رئيسه المسؤول السيد بيار الجميل واقامة دعوى اخرى على الدولة اللبنانية كشخص معنوي لعلة خرق القوانين وعدم تطبيقها والتعسف باستعمال الحق .

ومثل على ذلك : هناك مرسوم شهير وهو المرسوم رقم ١٠٠ – الصادر في ٨٣/٢/١٤ بموجبه كلف الجيش بحفظ الامن وبموجب هذا المرسوم تم تحديد الاصول الواجب اتباعها في اعتقال الاشخاص مثلا : تقول المادة الثانية : « يتولى الجيش صلاحية المحافظة على الامن وحماية الدولة ضد اي عمل ضار بسلامتها او مصالحها »

لم يجر اي تحديد عن ماهية سلامة الدولة او مصالحها وعن الجهة المخولة بالفصل فيما اذا كانت سلامة الدولة او مصالحها قد نصت هذا ، اي فتح الباب امام جهاز المخابرات وجهاز الامن القومي بالقيام بحملات اعتقال اعتباطية طالت اكثر ما طالت العقلاديين وذوي الميول السياسية التقدمية ، حتى انه بعد ١٧ ايار قامت هذه الاجهزة باعتقال لبنانيين وفلسطينيين بتهمة واحدة وهي مقاومة العدو الصهيوني ، حتى ان بعض المعتقلين السياسيين جرى تسليمهم الى القوات اللبنانية . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، لقد نص المرسوم السيء الذكر على وجوب احالة الموقوف الى المحاكمة او الى قاضي التحقيق او الى المدعي العسكري خلال ٥ ايام من تاريخ توقيفه والذي جرى انه لم يحل اي شخص من المعتقلين القدامى او الجدد اي بعد صدور المرسوم خلال المهلة المشار اليها .

هذا يشكل بحد ذاته خرقا للقوانين .

اما عن خرق الدستور فحدث ولا حرج ، لقد نصت مواد الدستور على احترام الانسان وحرية المعتقد وعلى حرمة المنازل وعدم جواز توقيف اي شخص الا بتهمة محددة . فجميع هذه المبادىء خرقت من قبل الدولة ، فالمنازل اقتحمت والاشخاص اوقفوا بسبب عقيدتهم دون اية تهمة محددة الا اذا اعتبرنا ان الانتماء السياسي تهمة . كما انه منع اهالي الموقوفين من مقابلة ابنائهم كذلك منع المحامون من زيارتهم وكذلك منع الكتاب العدول عن مقابلة الموقوفين كي يستطيع هؤلاء تنظيم وكالات للمحامين ، هذا غيض من فيض ولقد راجعنا المسؤولين مرارا وتكرارا دون جدوى خاصة وان بعض المسؤولين هم نقباء سابقين للمحامين وكان عليهم تغليب ضميرهم المهني على المناصب ، اما بشان المخطوفين فالكل يعلم ان عمليات الخطف الكبرى جرت بعد مقتل بشير الجميل ومجزرتي صبرا وشاتيلا حيث كان يؤمن الاستمرار للدولة في هذه المرحلة الانتقالية رئيس الحكومة شفيق الوزان وزير الداخلية ، وهنا لابد من الاشارة الى اننا نعتبر ان الدولة مسؤولة عن عمليات الاختطاف وذلك من منطلق مسؤولية الدولة عن رعاياها على امتداد الـ ١٠٤٥٢ كلم٢ ونحن اذ نطالب الدولة بالعمل على الافراج عن المخطوفين لا ننسى مسؤولية حزب الكتائب والقوات اللبنانية ورئيسها الاعلى بيار الجميل الذي اعلن مرارا وتكرارا بانه القائد الاعلى للقوات اللبنانية فهذه القوات عرقلت ولا تزال اعمال الصليب الاحمر الدولي برفضها الموافقة المسبقة على امكانية المداهمة من قبل الصليب الاحمر الدولي للاماكن التي يعتقد هذا الاخير بان فيها موقوفين ، كما ان هذه القوات رفضت ايداع نسخة عن تقرير الصليب الاحمر الدولي لدى لجنة سامي يونس الحكومية وهنا لا بد من الاشارة بان المسؤولين السياسيين والعسكريين وعدوا آنذاك بالضغط على القوات اللبنانية للاستجابة لمطالب الصليب الاحمر الدولي ولكن شيئا من هذا لم يحدث .

واضاف : نحن في عملنا لا نفرق بين مخطوف ومفقود فبالنسبة للفئة الاولى نريد اطلاقهم فورا وبالنسبة للفئة الثانية من كان على قيد الحياة وموجودا في القبضة حزب الكتائب فيجب اطلاقه فورا والذي توفي لا سمح الله فسوف نقيم الدعوى باسم ورثته لتحصيل حقوقه وايقاع العقوبة بالمختطف كما اننا لهذه الغاية سوف نتقدم بمشروع انجزناه بتعديل قانون العقوبات اللبناني لجهة تشديد العقوبة على اعمال الخطف وانشاء محكمة خاصة باعمال الخطف وحجز الحريات .

اما عن الاعمال التي قامت بها لجنة الدفاع عن الحريات فقال :

لقد جرى ١٦ مؤتمرا دوليا مثلت فيها لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وجميع هذه المؤتمرات كانت مخصصة للملاحظة قضية المخطوفين والمعتقلين في لبنان وكانت ذروة التحرك ان تمكنت من القاء كلمة شارحا فيها هذه القضية امام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف القيت الكلمة باسم اتحاد المحامين العرب .

تقرير اللجنة العالمية لحقوق الانسان

وفي هذا الاطار نذكر ما ورد في تقرير اعده جان بيار فيليو الذي كلفته اللجنة العالمية لحقوق الانسان بزيارة لبنان واعداد تقرير مفصل عن قضية المخطوفين والمفقودين .

وقد جاء في هذا التقرير :

لقد ظهرت مسالة « المفقودين » في لبنان منذ بداية الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ ، فقد عمدت كل من الميليشيات المسلحة الى تجميع الرهائن بهدف مبادلتهم مع الجهة المناوئة لها ، كما ادخل الكتائبيون ممارسة القتل على « الهوية » (التي تحمل الانتماء الطائفي لصاحبها) فكان (السبت الاسود) المشؤوم (٦ كانون الاول ١٩٧٥) الذي قتل خلاله ما يقارب المائتي مسلم على الحواجز الكتائبية .

ويعتبر الخطف على « الهوية » تقدما مهما ، بالنسبة للطرق الجذرية المذكورة انفا ، وفي الواقع ، هناك مئات من الاشخاص الذين « اختفوا » في لبنان في العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

ان اللجنة العالمية لحقوق الانسان لا تتدخل حول هذه المسالة التي اصبحت قديمة ، بل حول مسالة « الاختفاءات » التي تتحمل مسؤوليتها « القوات اللبنانية » (الكتائبية) منذ حزيران ١٩٨٢

فقد استطاعت « القوات اللبنانية » ان تنتشر في المنطقة التي احتلها الجيش الاسرائيلي وبدات عمليات الخطف ، اما في منازل الاشخاص المعنيين او على الحواجز الكتائبية في اغلب الاحيان .

واضاف التقرير :

ولكن « الاختفاءات » كثرت منذ ايلول ١٩٨٢ ، ابان مجازر صبرا وشاتيلا ، حيث تم اختطاف مئات الاشخاص ، في بيروت بشكل اساسي وكذلك في الشوف وعلى الطرق المؤدية من العاصمة الى صيدا والبقاع وطرابلس ، ولقد عظمت موجة الخطف هذه خلال شهري تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٨٢ .

ان مسؤولية القوات اللبنانية في حالات الخطف هذه مؤكدة ، حتى ولو كان هناك عدة احتمالات ممكنة :

١ – هناك اشخاص اختطفوا من منازلهم من قبل ميليشيا الكتائب . وهذه هي الحال بالنسبة لـ « ا.م.ا » الذي اعتقل في ١٨ ايلول ١٩٨٢ مع جميع الاشخاص الموجودين في منزل ابنته ، وقد تم اطلاق سراح النساء اللواتي استطعن التعرف على هوية الخاطفين (جورج هبر وجورج متى)

٢ – هناك اشخاص اختطفوا على حواجز ثابتة ومعروفة « للقوات اللبنانية » ولقد اشتهر من بينها الحاجز الكتائبي في العربانية على الطريق المؤدية الى البقاع .

٣ – هناك اشخاص « اختفوا » خلال مرورهم في المنطقة الخاضعة لسيطرة الكتائب ، فكانوا ضحية « حاجز طيار » للقوات اللبنانية ، لأن هذه القوات تفاخر بكونها في منطقتها القوة المسلحة الوحيدة والتي تعمل على اشاعة الامن والنظام . وهي بالتالي تتحمل المسؤولية الكاملة لاعمال الخطف التي تتم في المناطق الخاضعة لسيطرتها .

٤ – هناك اشخاص اختطفوا من قبل عناصر مسلحة مدنية او ترتدي لباسا عسكريا . وهؤلاء « المحققين » هم في الواقع من ميليشيا الكتائب الذين يرتدون لباسا متسترا يساعدهم على القيام بعملهم بدون عقاب في المناطق التي تشرف عليها القوات المتعددة الجنسيات ، وهناك اسلوب آخر وهو اعتقال شخص من قبل كتائبي مجند في صف صفوف الجيش النظامي وتسليمه الى القوات اللبنانية ، كما حصل في ١٧ حزيران ١٩٨٢ ، عندما قام رودولف صليبا باعتقال ش.م وتسليمه الى المسؤول المحلي « للقوات اللبنانية » في وادي شحرور المدعو ايلي حرفوش .

وجاء في التقرير ايضا :

ان حقيقة هذه « الاختفاءات » قد تاكدت في بعض الاحيان ، اما من خلال المحاولات التي قامت بها عائلات المخطوفين بهدف الافراج عنهم ، او من خلال طلبات الفدية التي وجهتها « القوات اللبنانية » الى عائلات المخطوفين كما حصل مع ه. ف التي افرج عنها بعد دفع الفدية . ولكن الخاطفين يبتزون المال في اغلب الاحيان قبل قطع الاتصال بعائلات المخطوفين .

ويمكن القول ان الالم الاعمق بالنسبة لهذه العائلات هو الناجم عن انقطاع المعلومات حول المفقود فالاهالي يطلبون من المسؤولين الكتائبيين معلومات عن الاشخاص المخطوفين دون ان يتلقوا جوابا ، لان « القوات اللبنانية » تنفي وجود هؤلاء لديها ، وهكذا يمكن لهذا « الاختفاء » ان يطول الى ما لا نهاية »

« لجنة اهالي المفقودين في لبنان »

ان اكثر من ٢٠٠ امراة لبنانية وفلسطينية ، من زوجات وامهات وشقيقات « المفقودين » تظاهرن في بيروت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٢ ، كردة فعل على هذا الوضع . وفي اليوم التالي ، استطعن الحصول على موعد مع رئيس الحكومة شفيق الوزان ، والف الوفد الذي زار الوزان « لجنة اهالي المفقودين في لبنان » .

وقد حصلت اللجنة من مفتي الجمهورية على مركز دائم في دار الفتوى ، حيث تسجل كل المعلومات المتعلقة بالمفقودين .

في الفترة ما بين كانون الاول ١٩٨٢ وكانون الثاني ١٩٨٣ ، خفت موجة « الاختفاءات » ولكن العملية استمرت . ويوم ٢٢ كانون الثاني رد بيار الجميل ، رئيس حزب الكتائب على المطالبة الملحة للجنة الاهالي بالقول انه على استعداد لاطلاق سراح المعتقلين الاحد عشر الموجودين لديه ، اما فادي فرام ، رئيس « القوات اللبنانية » فقد اكد مرات عدة عن عدم وجود اي معتقل لديه . وهكذا تتابع « لجنة اهالي المفقودين » بدون جدوى تحركاتها ولقاءاتها مع الوزراء والمسؤولين الروحيين والسياسيين .

ورغم حصول عمليات « اختفاء » جديدة كل يوم ، فان « القوات اللبنانية » لم تفرج سوى عن مخطوفين اثنين في ١٣ نيسان كما انها سلمت بعض « المجرمين » الى السلطات الشرعية (خمسة في ٢٦ نيسان و ١٢ في ٣ ايار) ويمكن اعتبار شهر ايار ١٩٨٣ شهر عودة تطور الخطف في الشوف من قبل « القوات اللبنانية »

ان « لجنة اهالي المخطوفين » تتابع بعناد تحركها . وقد استطاعت الحصول على تجاوب حكومي مع مطالبها ، من خلال القرار الذي اتخذ في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في ١٤ تموز ١٩٨٣ بتشكيل « لجنة احصاء المفقودين والمخطوفين » ويترأس القاضي سامي يونس هذه اللجنة التي تضم العميد في قوى الامن الداخلي جوزيف مجاعص والمفوض الممتاز حافظ شحادة .

ومنذ ٦ آب ، اي مع الانطلاقة الرسمية لعملية الاحصاء ، تمت تعبئة مئات الاستمارات من قبل اهالي المفقودين ، تجاوبا مع دعوة اللجنة التي تمثلهم والتي ما تزال على موقفها الصلب رغم محاولات التهدئة من قبل الحكومة .

في ٢٦ آب الماضي ، بدات اللجنة عملية اعتصام مفتوح امام دار الفتوى شاركت فيها عشرات النساء اللواتي اقسمن على التناوب حتى اطلاق سراح اولادهم . لكن معركة بيروت ، في ٣٠ آب ، وكذلك اطلاق « القوات اللبنانية » لاربعة معتقلين ، اوقف هذه العملية بعد ٤ ايام و ٤ ليال من بدئها .

كما ان حرب الجبل ، في ايلول ١٩٨٣ ، كانت السبب في تاجيل عمل لجنة القاضي يونس الذي اعلن بشكل غير رسمي انه تلقى اسماء ٧٠٠ الى ٨٠٠ مفقود ، وان ثلثي هؤلاء بيد القوات اللبنانية .

ويمكن القول ان « لجنة اهالي المفقودين » لم تتراجع عن عزمها . ففي العاشر من كانون الاول ، وبمناسبة ذكرى اعلان حقوق الانسان ، نظمت اللجنة اعتصاما واسعا في دار الفتوى ، ولاقى تحركها تجاوبا شعبيا فعليا ، فتشكلت في مساء اليوم ذاته لجنة جديدة تمثلت فيها « لجنة اهالي المفقودين ، الى جانب عدد من المحامين والشخصيات الروحية باشراف مفتي الجمهورية ورئيس الحكومة السابق د. سليم الحص .

ان هذا الاعتراف من قبل مراجع رسمية قد شجع عائلات المخطوفين على تسجيل اسماء ابنائها في دار الفتوى ، كما سمح للجنة الجديدة بمقابلة رئيس الجمهورية امين الجميل .

تحرك الصليب الاحمر الدولي

في هذا الجو المتحرك حول مسالة « المفقودين » وفي وقت اعلن فيه بيار الجميل عن « هدية » بمناسبة اعياد راس السنة ، بدا الصليب الدولي مفاوضات حول الاشخاص المعتقلين .

وحصل الصليب الاحمر الدولي على وثيقة موقعة من الاطراف الثلاثة يسمح له بموجبها بزيارة مراكز الاعتقال واستجواب المعتقلين على انفراد . واذا كان الصليب الاحمر قد بدا هذه العملية الصعبة واوصل رسائل الى عائلات المعتقلين الذين زارهم ، الا ان احدا من اعضاء « لجنة اهالي المفقودين » لم يستلم اي خبر .

ويكتفي الصليب الاحمر الدولي بالتاكيد ان المعتقلين الذين يراقبهم لن يختفوا ، ولكنه يرفض الاعلان عن عدد الذين زارهم ..

لقد اقترح الدكتور سليم الحص على الصليب الاحمر الدولي بان يقدم للجنة الحكومية التي يراسها سامي يونس لوائح باسماء المعتقلين لدى الاطراف الثلاثة المذكورة سابقا .

وقد رفضت « القوات اللبنانية » السماح للجنة القاضي يونس ان تلعب دورا فعالا ، الامر الذي عرقل استمرار العملية ، وهكذا تبقى لائحة المعتقلين لديهم سرية .

الطريقة المتبعة في التحقيق

لقد تسلمت اللجنة العالمية لحقوق الانسان اللائحة المعدة في دار الفتوى والتي تحصي الاشخاص « المفقودين » لدى « القوات اللبنانية » ، وقد طرحنا في بداية هذا التقرير الاسباب التي تسمح باتهام القوات اللبنانية بعمليات الخطف هذه .

ان هذه اللائحة تطول يوما بعد يوم ، من جراء الاختفاءات الجديدة » ، او عملية التسجيل المتاخرة من قبل اهالي المفقودين وهي تحتوي اليوم على ٢٠١١ اسما موزعين كالآتي :

(انظر الجدول اسفل الموضوع)

وهكذا تكون « لجنة الاهالي » ، قد احصت ١٣٣٧ اسما في الفترة التي تهم اللجنة العالمية لحقوق الانسان . وبما انني لم اكن قادرا على التحقيق شخصيا بكل الاسماء المسجلة ، فقد مهدت ان استفيد من فترة اقامتي في منطقة الجبل لاقوم بتحقيق على عينة مؤلفة من عدة قرى في اقليم الخروب . وقد استنتجت الآتي :

١ – عندما يكون اسم « المفقود » مدونا في اللائحة ، فهو يكون مرفقا بكل المعلومات الضرورية المتعلقة به (تاريخ ومكان الاختطاف) ..

٢ – هناك عدد كبير من الاشخاص لا توجد اسماؤهم في لائحة المفقودين .

فمثلا هناك ٣ « مفقودين » موجودين في اللائحة من اصل ثمانية من برجا ، وواحد من اصل ستة من كترمايا ، بينما سجل اسم المفقود الوحيد من قرية الزعرورية وكذلك اسم المفقود الوحيد من المغيرية .

وبالاجمال ، يمكن القول ان ٦ « مفقودين » من اصل ١٦ قد تم احصاؤهم في دار الفتوى وفي بيروت ، لم اجد في عداد اللائحة اغلبية حالات « الاختفاء » التي اطلعت عليها . ذلك ان العديد من الاشخاص لم يستطيعوا الحضور الى دار الفتوى لتسجيل اسماء اقربائهم « المفقودين » لاسباب عدة بينها : الخوف من الانتقام او الياس او الافتقار للمعلومات او اخيرا صعوبة المواصلات .

انطلاقا من هذا الاستنتاج . واذا ما راجعنا الارقام الموجودة في اللائحة ، يمكننا ان نقدر عدد الاشخاص « المفقودين » بفعل القوات اللبنانية بالف لبناني على الاقل واكثر من ٦٠٠ فلسطيني ، من تاريخ حزيران ١٩٨٢ وحتى يومنا هذا .

ان دوافع الخطف ليست سياسية في اغلب الاحيان . في هذه الحال ، يتم الخطف في منزل الضحية . وهذا ما حصل في الاسابيع التي تلت دخول « القوات اللبنانية » الى بيروت الغربية ، حيث عمدت هذه القوات الى تصفية عدد من خصومها السياسيين بناء على « لوائح سوداء » معدة سلفا . على هذا الاساس ، تم خطف اللبنانيين المسيحيين بما فيهم الموارنة . ولكن الخطف كان يتم بشكل عام « على الهوية » فيطال المسلمين اللبنانيين والفلسطينيين و« الغرباء » الآخرين .

وعملية الخطف اتخذت اتساعا كبيرا اثناء موجة الانتقام الجنونية التي اجتاحت صفوف الكتائبيين بعد وفاة بشير الجميل (١٤ ايلول ١٩٨٢) .

بالنسبة للفلسطينيين ، فهم يعرفون انهم ضحايا دائمين للحواجز الكتائبية ، ولهذا يتحاشون التجول في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات اللبنانية » . اما بالنسبة للمسلمين اللبنانيين ، فيتجولون بحرية اكبر ولكنهم غالبا ما يكونون تحت رحمة مزاجية المسؤول الكتائبي المحلي .

ويجب التاكيد على ان « المفقودين ، بيد « القوات اللبنانية » ، هم من المدنيين غير المقاتلين ، ولا دور سياسيا لاغلبيتهم الساحقة .

وتاكيدا ، فان « الخطف على الهوية » لا يخضع لارادة قمع سياسي او لضرورة تبادل محتمل للمخطوفين ، بل للرغبة في « اخضاع » السكان المسلمين وغير اللبنانيين .

وحسب شهادة الاشخاص القلائل الذين تم الافراج عنهم او الاهالي الذين خطفوا مع قريبهم « المفقود » وتركوا فيما بعد ، فان استخدام التعذيب على انواعه هو الخبز اليومي للمعتقلين في المعسكرات الكتائبية ، من الضرب المبرح لمدة طويلة ، الى التعذيب بتوجيه الضربات العنيفة على الاعضاء التناسلية ، الى الاعتداء على المعتقلات ، والفلسطينيات منهن بشكل خاص .

ولن يكون بمقدورنا الافصاح عن هوية الاشخاص الذين ادلوا امامنا بشهاداتهم حول التعذيب في سجون « القوات اللبنانية » لاسباب واضحة تتعلق بسلامتهم .

في هذه السجون ، يعطى المعتقل رقما متسلسلا ، يجب على عائلته ان تعرفه لتستطيع الاتصال به . وهذه هي حال احدهم الذي بقي معتقلا لمدة شهرين في المجلس الحربي الكتائبي في منطقة الكرنتينا ، حيث كان رقمه /٦/ ويقيم في زنزانة مع ٢٤ معتقلا آخرين .

ومراكز الاعتقال الكتائبية عديدة ومتنوعة : وهي غالبا ما تتغير . ويمكن الاطلاع في الملحق على لائحة غير دقيقة للامكنة التي كانت او ما تزال تستخدم كمعتقلات « للقوات اللبنانية » من بينها مركز الاعتقال الاكثر شهرة وهو « المجلس الحربي الكتائبي » (مركز القيادة) في الكرنتينا .

ويضيف التقرير المذكور :

في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٣ ، سلمت « اللجنة العالمية لحقوق الانسان » لائحة « لجنة اهالي المخطوفين » رسميا الى « القوات اللبنانية » . وما تزال تنتظر جوابا حتى الآن .

في البداية نفت « القوات اللبنانية » ان يكون لديها معتقل واحد ، ثم عادت فاعترفت بستين شخصا وبعد ذلك بمئة وعشرين .

هؤلاء المعتقلون الذين ترفض اللجنة العالمية لحقوق الانسان تسمية السجناء المطلقة عليهم ، لم يخضعوا لاي قرار قضائي شرعي . بينما اعلنت « القوات اللبنانية » ان « المحاكم » الكتائبية (وهي محاكم غير شرعية تحاول الحلول محل الشرعية الفعلية) قد ميزت بين ٦٠ معتقلا « سياسيا » و٦٠ مجرما من مجرمي « الحق العام » .

ان « اللجنة العالمية لحقوق الانسان » تقف موقف المعارض المبدئي لكل تبادل للمعتقلين ؟ ولذا فهي قد طلبت من « القوات اللبنانية » ان تقوم بعمل من جانب واحد ودون اي مقابل ، لان هذا هو الطريق الوحيد – حسب رايها – لكسر هذه الحلقة الجهنمية القائمة على استغلال الارواح البشرية .

ولقد جرى بهذا الشان لقاء مع السيد فادي افرام ، رئيس « القوات اللبنانية » الذي رفض الافراج ، حتى الرمزي ، عن اي من المعتقلين لدى « القوات اللبنانية » بهدف الحفاظ على كامل « الاوراق التي بحوزته ليستخدمها في عملية المبادلة » .

ان « اللجنة العالمية لحقوق الانسان » تعبر عن عميق قلقها حول المصير الذي تعده « القوات اللبنانية » لاكثر من ١٥٠٠ مدني لبناني وفلسطيني ، « فقدوا » في ايدي هذه القوات ما بين حزيران ١٩٨٢ ويومنا هذا ذلك لان هؤلاء « المفقودين » غير موجودين في عداد المحتجزين الذين اعترفت بهم رسميا « القوات اللبنانية » كما تشجب اللجنة عمليات « الخطف على الهوية » التي تقوم بها « القوات اللبنانية » لترويع السكان المسلمين والفلسطينيين .

□ تحركات وتظاهرات . هل تنفع ؟ ! □

مفقودون	بين ١٩٧٥ و١٩٨١	منذ حزيران ١٩٨٢
لبنانيون	٢٠٨	٧٣٢
فلسطينيون	٢٤٥	٦٠٥
جنسيات اخرى	–	٣٢١

□ تحقيق : سوسن بشير
تصوير : ناجي نصار